

المجلد الرابع

التشريع في السودان

١ - احكام عرفية

كل ما بالسودان من أوضاع شاذ غريب بالقياس إلى غيره من البلاد ،
فوضعه السياسي يكاد يكون الوحيد من نوعه بين بلاد العالم ، ومع هذا فإن
الأوضاع القانونية والتشريعية شاذة كذلك — كما أرادت بنا السياسة انكليزية
أن نكون متحفاً لكل غريب طريف من الآراء والتجارب والأنظمة في كل
مناحي الحياة .

نحن نفهم أن تقوم الاحكام العرفية بصفة طارئة في قطر من الاقطار ، كأن
نقتضى ذلك ظروف حرية أو اضطرابات داخلية ، فإذا ما هدأت الأحوال وزالت
الظروف رجع النظام الاصيل الطبيعي . نحن نفهم حالة كهذه ولكننا نعتقد أنه
لم يخلق بعد العقل الذي يستسيغ قيام الاحكام العرفية ثم استمرارها في حالتى
السلم والحرب وحالتى الهدوء والاضطراب لمدة خمسين عاماً كاملة . ثم الادعاء بعد
ذلك بأن فى البلاد قانوناً يحفظ الحقوق ويحدد الواجبات .

يستند الوضع السياسى الحاضر فى السودان إلى معاهدة ١٨٩٩ التى جعلته
حكماً ثنائياً (Condominium) وتنص المادة التاسعة من تلك المعاهدة على :
« وضع السودان كله تحت الاحكام العسكرية العرفية إلى

حين صدور أمر آخر يخالف هذا . ثم بقيت هذه المادة التاسعة نصف قرن ولم يصدر أمر يخالفها أو يعدلها ، فظلت ذلك الدهر الطويل متحركة في الحريات مسلطة على الأعناق . لقد يدعى الانكبان أن تلك المادة كانت ضرورية أيام حكمهم الأولى ، حين لم يسلس لهم قياد الأمور ، وحين كانت قوات البلاد تناوشهم وتقض مضاجعهم في كل مكان ، ولكن ما عذرهم في بقائها تلك السنين الطويلة ؟ أن وضعها كهذا لم يسمع بمثله حتى في أشد العصور ظالما ووحشية ، ولم يقم مثله في أكثر الأنظمة بطشاً وارهاباً ودكتاتورية . ونحن لا نريد من هذا القول أن نقرر أن الأحكام العرفية كانت دائماً مطبقة في السودان ، إذ لا ينكر أحد أن القوانين العادية كانت سارية إلى حد كبير ، ولكننا نقرر فقط ، أن الأحكام العرفية والقوانين العسكرية كانت قائمة رسمياً . وهذا وحده أبلغ دليل على الاستهانة بالحريات ، والاستهانة بالحقوق ، والامتهان لكرامة المحكومين ، وهذا هو شأن الحكم المستبد السيئ النية ، إذ يضع القوانين بالصورة التي تجعل له وحده الحق في تسكيّفها وتطبيقها كيف شاء ، فإذا ما جنح إلى البطش والعسف كان له من القانون القائم ما يبرر به أعماله وفظائعه .

ونستطيع أن نقول من غير تردد ، أن هذه الروح تسود جميع قوانين السودان وتشريعاته ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر ، وجو الارهاب والخوف يسود المجتمع . وها هو السكرتير القضائي السابق (المستر قورمان) يفضح هذه السياسة في المقدمة التي وضعها للطبعة الجديدة لقوانين السودان حيث يقول : « كانت القوانين الثلاثة — المدني والجنائي والإجراءات الجنائية — صورة مصغرة لمثيلاتها في الهند ، إلا أن جزءاً من قانون الإجراءات الجنائية مأخوذ من القانون العسكري المصري المأخوذ بدوره من القانون

العسكري الإنكليزي . والسبب في ذلك أن القضاة في العيد الأول كانوا جميعاً من ضباط الجيش ،

هذا هو رئيس الهيئة القضائية في البلاد وهذا هو ما يكتبه بيده عن الروح التي تسود قوانين السودان . وهو لم يذكر — عمداً أو سهواً — إن تلك القوانين لم تعدل حينما أصبح القضاة من غير العسكريين . فإذا كانت هذه هي الحال فأين تكون العدالة والطمأنينة والانصاف ، التي يجب أن يشعر بها كل فرد في العالم المتحضر ، وكيف يحس شخص تحت هذا النظام بأن له حقوقاً وراءها قانون عادل ، يحفظها له من أن تهتمضم ، أو يعتسى عليها إنسان ؟

٢ — بضاعة أجنبية

يعترف الإنكليز أنفسهم بأن السودان قطر عربي مسلم دما وثقافة . ويعتبرونه من بلاد الشرق الأوسط ، وأن كان هذا القول لا ينطبق على الجنوب انطباقاً كلياً ، إلا أن الجنوب ليس انجليزياً على كل حال . وعلى ذلك فإن لبلد هذا شأنه ، تقاليده الخاصة وثقافته الخاصة التي تبعد كل البعد عن التقاليد والثقافة الإنكليزية ، ولا تشبهها في ناحية من النواحي ، وإذا فليس من العدل والإنصاف في شيء ، أن يدخل هذا البلد ، أو يطبق على هؤلاء الناس ، قانون انجليزي عن طريق القوة والإكراه . هذا — والإنكليز الذين يقول مشرعوهم : لكي يكون القانون سائغاً وطبيعياً وعادلاً فانه يجب أن يخرج من ضمير الشعب المحكوم به لا أن يملأ عليه أملاء ، ، فكيف سوغوا لأنفسهم أن يملأوا على السودانيين قانوناً غريباً . لا يوافق تفكيرهم ، ولا يلائم تقاليدهم . ولا صدق له في إحساسهم ؟ أن الإنكليز لا يعرفون العدل إلا إذا كان قاصراً عليهم وخدمهم ،

ولا يمتدحون الحرية إلا لبني جنسهم ، أما إذا امتد شيء من هذا لغيرهم ، فإنه ينقلب أثماً عظيماً وشرّاً مستطيراً .

وما دمنا بلدًا شرفياً عربياً إسلامياً ، بل جبراً لا يتجزأ من وادي النيل ، فقد كان من الواجب على هؤلاء السادة الذين تولوا أمورنا رغماً عنا ، أن يعدلوا قليلاً ، فيطبقوا على البلاد قانوناً قريباً من روحها كالقانون المصري مثلاً ، كما فعلوا في قانون المحاكم الشرعية . ولكن ما بالنا ننظر العدل من مستعمر مستبد ، هدفه الأول أن يشطرنا عن أشقائنا في مصر ويبعد ما بيننا وبين بني عمومنا في الشرق العربي ؟ وها نحن نشير مرة أخرى إلى ما كتبه المسترقورمان في مقدمته السالفة الذكر حيث يقول كاشفاً عن نيات الإنكليز وأهداف سياستهم : « لا تعتبر القوانين المكتوبة من خصائص التشريع الإنكليزي ، ولا هي بالشيء الذي يحبه ويناصره رجال القانون في إنجلترا ، ولهذا فأن وضع ثلاثة قوانين مكتوبة للسودان منذ أول عهد الاحتلال ، يعتبر أمراً لا يلفت النظر فحسب ، بل هو في الوقت نفسه عامل مهم جداً في تطور التشريع في السودان ، لأننا عن طريق هذه القوانين الثلاثة استطعنا أن ننقل إلى السودان المبادئ التي تتحكم في سير العدالة وتطبيقها في بلاد الإنكليز . ولقد نجحنا في إدخال تلك المبادئ بصورة فعالة ، أبعدت كل المبادئ الأخرى التي كان من المحتمل أن يظهر أثرها في قوانين السودان » . وإذا فأن الإنكليز لم يكتفوا بأن قيدونا بالقانون الإنكليزي الدخيل فحسب ، بل أنهم — تحقيقاً لأغراضهم السياسية — قد تجنبوا روح القانون الإنكليزي نفسه حين جعلوا القوانين الثلاثة الرئيسية مكتوبة خلافاً لما هو متبع في بلادهم ، لأن هدفهم هو إبعادنا عن كل اتصال أو تأثير بمصر والبلاد الشرقية . وفي الكلمة السابقة يسجل السكرتير أهداف حكومته كما يسجل نجاحه في تحقيق تلك الأهداف .

نحن لا نريد في هذا المقام أن نقول من قيمة القساوان الإنكليزي لانا
لا نذكر أنه كـ نظام قضائي ـ يعتبر من أرقى قوانين العالم . ولكننا نرمي
إلى تقرير حقيقة واحدة : هي أن ذلك القساوان بضاعة أجنبية تناسب أهلها
ومن يشبهونهم تفكيراً وثقافة وتقاليد ، ولا تناسبنا نحن الذين نختلف عنهم في
كل ذلك . وكان الأجدر أن ننحو في تشريعنا نحو البلاد التي تماثلنا أو تقرب
منا في الثقافة والأحوال الاجتماعية

٣ - مبدأ فصل السلطات

من المسلم به أن مبدأ فصل السلطات (تشريعية وقضائية وتنفيذية) عن بعضها
يعتبر من الأركان الهامة التي يقوم عليها صرح العدالة . وهو مبدأ ملحوظ سائد
في كل بلاد العالم المتحضر التي تقيم للحقوق الانسانية العامة والخاصة وزناً ، وتنظر
للعدالة نظرتها الى شيء مقدس يجب أن يحصان عن العبث والأهواء

ونستطيع أن نثبت أن هذا المبدأ السامي كان مهملًا في السودان اهمالاً تاماً ،
أو على الأقل إلى ما قبل سنوات معدودة عقب محاولة المستر قورمان السكرتير
السابق إدخاله ، ولكنه ترك من منصبه فجأة فوقفت الأمور عند خطواتها الأولى
ونحشى عليها الآن من الانتكاس .

ويبدو أن السبب الأول في تداخل هذه السلطات هو قلة عدد القضاة ، لأن
الميزانية تضمن على العدالة بالمال ، ولأن السياسة تضمن على السودانيين الأكفاء
بمناصب القضاء ، حتى أن عدد القضاة في جميع القطر ، كباراً وصغاراً ، بريطانيين
وسودانيين ، لا يزيد على الخمسة عشر قاضياً ، بينهم أربعة انجليز يشغلون مناصب
قضاة المحاكم العليا في كل من الخرطوم والجزيرة وكردفان والمديرية الشمالية ،

يضاف اليهم قاض ملحق في الخرطوم ، وآخر بمحكمة الجنائيات . وثالث في حلقة متبرع بعمله ولا يأخذ عليه أجراً . أما القضاة الوطنيون فقد كان عددهم اثنين إلى عام ١٩٣٨ ، ثم أضيف اليهم ستة بعد ذلك . وبديهي أن هذا العدد لا يكفي لاسد حاجات البلاد التي تمتد مساحتها إلى نحو المليون ميلاً مربعاً ، لهذا السبب كان المدبرون ووكلاءهم ، والمفتشون ووكلاءهم ، والمأمير ووكلاءهم - بل ورجال البوليس إلى وقت قريب - يعتبرون قضاة في مناطقهم ، يباشرون النظر في القضايا بأنواعها ويصدرون الأحكام المختلفة فيها . ولذلك نص قانون الإجراءات الجنائية : Code of Criminal Procedure على أن كل مدير مديرية ونائبه وكل مفتش مركز يعتبر قاضياً جنائياً من الدرجة الأولى بحكم منصبه كما أن مساعدى المفتشين يعتبرون قضاة من الدرجة الثانية ؛ بينما المأمير ووكلاءهم يعتبرون قضاة من الدرجة الثالثة . كما نص القانون المدني على أن المدبرين ووكلاءهم والمفتشين يعتبرون قضاة مدنيين من الدرجة الأولى كما أن وكلاء المفتشين قضاة من الدرجة الثانية والمأمير ووكلاءهم من الدرجة الثالثة . كما أن كل هؤلاء يمارس نظر الاستئنافات المقدمة من القضاة الذين يقلون عنهم درجة . فإذا علمنا أن هؤلاء جميعاً يحكم إداريون سياسيون في مناطقهم وهم في نفس الوقت قضاة مدنيون وجنائيون كما هم مسئولون عن البوليس وإدارته ، أدركنا مقدار الخلط الواقع في هذا النظام ومقدار الخطر المحقق بالحقوق والحريات . ورغمنا عن التعديل الذي بدأ به المستر قورمان فإن أكثر هؤلاء الحكام ما زالوا يمارسون هذه السلطات جميعاً ، وخاصة في المناطق التي ليس بها قضاة متخصصون ، وما أكثرها في هذا البلد الممتد الأرجاء والذي لا يزيد عدد قضاته من جميع الدرجات على خمسة عشر قاضياً . من هنا ندرك مقدار الظلم الواقع بالناس حين يعتدى عليهم الحاكم

الإدارى أو أعوانه، أو حين يستهدفون لبطش البوليس، وكيف يجادلون من ينصفهم إذا كان القاضى هو الجانى، أو هو الخصم والحكم

وليت الأمر وقف على هذا الحد، بل هناك ما هو أكثر شذوذاً بما ذكرنا، ونعنى بذلك منصب المحامى العموى الذى يعتبر ثالث رجل فى المصلحة القضائية، وظيفة هذا الرجل إصدار التشريعات التى تحتاج إليها الحكومة، فهو بهذه الصفة مشرع الدولة الذى يصوغ القوانين ويقترحها ويفسرها، وهو فى الوقت نفسه يقوم بعمل النائب العام أو المدعى العام، فهو بهذه الصفة يرأس النيابة ويعتبر مرجع البوليس ومرشده فى توجيه الاتهام وإقامة الدعاوى، وهو فى الوقت نفسه محامى الدولة، يرفع الدعاوى بالنيابة عنها، ويترافع باسمها، ويدافع عن حقوقها، وهو بجانب هذا كله عضو من أعضاء محكمة الاستئناف العليا، ورئيس جلساتها فى كثير من الأحيان. فسبحان من جمع العالم فى واحد!! رجل واحد يقوم بعمل رئيس التشريع ورئيس النيابة ورئيس البوليس والقضاء النزيه البعيد عن الشبهات. انى اتحدى من يجيئنى بما يشبه هذا النظام فى العالم بأسره ولو فى بلاد التبت أو بين الهنود الحمر.

٤ - النظام القضائى

القوانين المطبقة فى السودان ثلاثة أنواع وهى: القانون المدنى (يقال به القضاء الأهل فى مصر) ويشمل القانون الجنائى، والقانون أو القضاء الشرعى، ثم القضاء العرفى أو المحلى

ويمتد اختصاص القضاء المدنى إلى كل المعاملات من عقود والتزامات وملكية عمليات تجارية الخ، كما يشمل الجنائى منه سائر أنواع الجرائم ضد

الدولة المنصوص عليها في قانون العقوبات وغيره من القوانين الأخرى .
ويقتصر تطبيق هذا القانون على السودان الشمال وحده ، ومشله في ذلك القضاء
الشرعى . أما الجنوب فيسود فيه القانون العرفى ، والمرجع فيه إلى العادات
والتقاليد ، وقضائيه من النظار والعمد والمشايخ ورؤساء القبائل غير المتخصصين
في الدراسات القانونية أو نظم الإجراءات القانونية . ولا شك أن مصالح
المتقاضين تتعرض لكثير من عدم الاستقرار تحت هذا النظام ، كما أن في تعدد
نظم القضاء ، وتنازع الاختصاصات في البلد الواحد ، خطراً على مصالح الناس .
وخطراً أعظم على وحدة البلاد ، إذ يخضع السكان في جهة لقضاء وقانون ، ويخضع
غيرهم في جهة أخرى قريبة أو بعيدة لقضاء وقانون مختلفين جد الاختلاف

أما القضاء الشرعى فقاصر على الشمال وحده كما أسلفنا ، أما الجنوب وغيره
من المناطق المقفلة في دارفور وكردفان . فتعتبرها الحكومة بلاداً غير مسئلة
لا مجال فيها للشريعة الإسلامية ، حتى أن بعض المحاكم التي كانت هناك من قديم
الزمان قد قفلت منذ عهد بعيد ، وأصبح المسلمون الذين يعيشون في تلك
البقاع يلجأون للمحاكم الإنجليزى لعمل الإجراءات الشرعية ومراسم الأحوال
الشخصية . فأين هذا من حرية الدين والعبادة ، في بلد عربى مسلم ؟ اللهم أن
هذه حال الصبر عليها حرام ، والرضا بها أثم ، والحياة معها تتجافى مع الإيمان بك .
فمى يشرق الصباح بعد هذا الليل البهيم ؟

أما عن القائمين على شئون القضاء ، فكبيرهم هو السكرتير القضائى ، ثم رئيس
التنضاد ، ثم المحامى العمومى ، فالمسجل العام فدير التركات ، وقضاة المحكمة العليا ، وكل
هؤلاء من الإنجليز . أما السودانيون فقرهم أسفل السلم وأدنى المراتب ، إذ لا يزيد
الواحد منهم عن منصب القاضى الجزئى الذى ليس دونه منصب قضائى ، وعلى السودانى
الذى يتخرج من المدرسة قاضياً جزئياً ، أن يظل كذلك حتى يصل إلى المماش أن

عاش . وكان من الممكن أن يدافع الإنكليز عن هذه السياسه إذا كانت الكفاءة
معدومة عند السودانيين متوفرة عند الإنكليز ، ولكن الواقع غير ذلك . لأن
أكثر القضاة الإنجليز يؤخذون من صفوف المفتشين الإداريين ، فيلحق الواحد
منهم بمحكمة من المحاكم فيصير بعد شهر قليلة قاضيا في المحاكم العليا ، فاذا أريد
له أن يترقى أكثر من ذلك ، أرسل الى إنجلترا في اجازاته الصيفيه لكي يدرس
شيئا من القانون ، وبعد ذلك له أن يصل إلى أكبر منصب قضائي في البلاد ،
أما القضاة السودانيون فأغلبهم من خريجي كلية الحقوق ، كما انهم يحكم وضعهم
يحملون على دربة وخبرة عظيمتين لأن بعضهم قد ولي القضاء منذ عشرين عاما من
غير ترقية الى مناصب قضاة المحكمة العليا . وأعجب من هذا أن بعضهم قد أصبحوا
قضاة من الدرجة الأولى ، ولكنهم محرمون من ممارسة سلطات تزيد على
سلطة القاضي من الدرجة الثانية

ولسنا بحاجة إلى شيء من التعليق على هذه الحقائق الواضحة الفاضحة التي
تفصح عما فيها من أغراض ، ونكتفي بأن ننقل رأيا للعالم الانكليزي البروفسور
بارنز يصف به نظام القضاء في مستعمرات بريطانيا الافريقية فيقول : « تعرض
الخلافات والجرائم البسيطة عادة على محاكم قبلية ، ولكن الحاكم الانكليزي
يكون دائما صاحب الحق الأخير في النقض أو الموافقة على تلك الأحكام . أما
القضايا الهامة فانها تعرض على القضاة الانكليز أنفسهم . وفيما عدا المناصب
القليلة التي في القمة ، فان القضاة الانكليز ينتخبون من بين رجال الإدارة الذين
ليس لهم ثقافة قانونية مطلقة ، وهم الذين يقومون بأكثر العمل القضائي في المستعمرة .
وأنا أعترف بأنه قد حصلت محاولات أخيراً لفصل السلطة الادارية عن السلطة
القضائية ، باستخدام قضاة إخصائيين ، ولكن غالبية هؤلاء ما زالوا من رجال
الإدارة ، ولذلك فلم يكن التطور إلا سطحيًا غير ملحوظ . »

وعلى وجه العموم فما زال النظام السائد في أكثر أجزاء إفريقيا البريطانية ،
هو أن تجتمع في يد رجل واحد ، سلطات النيابة والدفاع والمحلفين والقضاة ، زيادة
على رئاسة البوليس ومسؤوليته في حفظ الأمن والإشراف على مصالح المنطقة ،
ولا غرابة في مثل هذه الظروف ألا تجد بين الأفريقيين من يرى في تلك المحاكم
أداة للعدالة والانصاف ، ولا غرابة أيضا إذا وجدنا أن المحاكم كثيرا ما يستغلون
نفوذهم على رجال الإدارة الذين يقومون بأعمال التضاة لكي يمنعهم من إصدار
أية أحكام أو إعلان أية ملاحظات لا تتفق مع آراء المحاكم أو مستشاريه . ولما
كان الترقى لموظفي المستعمرات جميعا يتوقف على تقارير الحاكم العام الشخصية
السرية إلى وزارة المستعمرات ، فإن مقاومة نفوذ المحاكم يحتاج إلى رجل
قوى الضمير والإرادة ، (١)

وشهد شاهد من أهله !!

٥ - المحاماة

تخضع المحاماة في السودان لقانون ينظم شئونها هو قانون المحاماه سنة ١٩٣٥
مع تعديلاته اللاحقة .

وكان أول محام في السودان رجلا انجليزيا استقدمته الحكومة وضمنت له
دخلا أدنى هو ألف جنيه في العام ، فإذا نقص اكملت له الفرق من الخزينة
العامة التي تسخو سخاء حاثميا مع الانجليز ، فإذا جاء دور السودانى ذكرت
لجأة مبادئ الاقتصاد وتنهت إلى الشفقة بدافع الضرائب . واستمر المحامون
من الانكليز أو الأجانب الآخرين حتى عام ١٩٣٧ حين ظهر أول محام
سودانى .

ولقد كان من حق حامل (اليسانس المصرى) مزاوله المحاماة في

السودان، فلما ظهرت بوادر تنبيء بتخرج بعض السودانيين من جامعات مصر وكليات الحقوق فيها، ظهر تعديل لقانون المحاماة يمنع حامل الليسانس من مزاولة المهنة ما لم يؤد امتحاناً للمعادلة في القانون الانكليزي وقوانين السودان . وليس معنى نجاح الطالب في هذا الامتحان أن يسمح له بالعمل ، لأن ترخيص العمل خطوة أخرى هي من حق السكرتير القضائي ، له فيها التصرف المطلق ، فإذا شاء أعطى وإذا شاء منع وهو في كل ذلك لا يسأل عما يفعل . واتخذ تقدم أربعة من أبناء السودان المتخرجين من جامعة فؤاد بطلب الترخيص لهم بالامتحان والعمل في المحاماة ، فاعتذر السكرتير بأن عدد المحامين في القطر (وهو ١٣ فقط) لا يسمح بزيادتهم ، ولكنه عرض عليهم وظائف في الإدارة أو كتيبة بالمصلحة ، من باب الرفق والشفقة ، فما كان منهم الا أن رفضوا هذا العرض واضطروا لترك البلاد لأهل البلاد من الانكليز ١١١

وبحكم قانون المحاماة فإن للسكرتير الحق في تحديد منطقة خاصة للمحامى لا يتعداها ، كأن المحاماة وظيفة حكومية تخضع للوائح والمذكرات .

وقبل أن يعطى المحامى الجديد ترخيصاً بالعمل ، عليه أن يقسم بمين الولاء للحكومة ، وعليه أن يمتنع عن الاشتغال بالسياسة أو انتقاد أعمال الحكومة ، كأن المحامين قوم تجردوا عن الوطنية وعن الاهتمام بشئون بلادهم وخدمتها !

ومع أن للمحاميين نقابة فإن الإشراف عليهم موكول للسكرتير القضائي وفي هذا العمل مجافاة المبادئ المعروفة في سائر بلاد العالم المتحضر وفيه امتحان لكرامة المحاماة والمحامين .

٦ - مفارقات

ولا تعترف قوانين السودان بالمساواة بين الأجناس ، فإن كثيراً من

المراد والصيغ قد وضع لأقامة الحظر والتضييق على السودانيين وحدهم دون غيرهم من (البيض) المقيمين في السودان ، ومعنى ذلك أن الامتيازات الأجنبية تطبق في هذا البلد السيء الطالع من غير أن يحس بها الناس أو يعترف بوجودها رسميا وبشكل ظاهر يثير شعور أهل البلاد . ونحن نقتصر على أمثلة قليلة من هذه الفروق من غير تعليق في هذا المقام :

(١) - المادة ٤ من قانون العقوبات تحاكم السوداني على كل جريمة يرتكبها في أى مكان خارج البلاد وان لم يكن العمل معاقبا عليه في البلد الذى حدثت فيه ، ولا تنطبق على غيرهم

(٢) - قانون الأسلحة والذخيرة يفرق بين السوداني وغيره في حرية امتلاك الأسلحة والذخيرة والتصرف فيها

(٣) - قانون المحاكم الاهلية لا ينطبق الا على الوطنيين أما الاجانب فلا يخضعون له بحال

(٤) - قانون تقييد تصرف الوطنيين في الاراضى ينطبق أيضا على السودانيين وحدهم

(٥) - قانون المشروبات الروحية يمنع بيعها للسودانيين رسائر الافريقيين ما عدا المصريين وأبناء اتحاد جنوب افريقيا

(٦) - قوانين الموظفين والمعاشات تميز الأجانب عن الوطنيين تمييزا شكا منه الجميع كما أنها تميز الانجليز عن غيرهم من الأجانب